المحاضرة التاسعة: الرقابة

1- تعريف الرقابة:

- يعرفها هنري فايول " القيام بالتاكد من كل شيئ يتم حسب الخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والمبادئ القائمة".

- الرقابة عملية التحقق من مدى انجاز الاهداف المرسومة بكفاية، والكشف عن معوقات تحقيقها والعمل على تذليلها في اقصر وفت ممكن".

2- وظائف الرقابة الإدارية:

أ- تحديد المعايير والمبادئ : أي المقصود وضع المعدلات في الأداء والتي تتعلق بقياس العمل ونوعيته والوقت اللازم لانجازه.

ب- تقدير وتقييم العمل المنجز: حيث يتم تقييم الأداء استنادا إلى المعايير، ليتم الحكم على مدى الكفاءة على تحقيق الاهداف، والكشف عن الانحرافات في التنفيذ والعمل على تصحيحها.

ج- تعيين وتحديد مجموعة التدابير العلاجية: انطلاقا من تحديد اسباب الانحراف ونتائجه وتقويمها والبحث عن الوسائل المتعلقة نظام المعالجة لتحديد تدابيير عقابية رادعة او تدابير محفزة.

3- أنواع الرقابة:

تمارس الرقابة في المنظمات العمومية من عدة جهات وتشتمل على:

أ- الرقابة السياسية: وهي من اختصاص السلطة التشريعية والتنظيمات السياسية حيث يمارس البرلمان رقابة سياسية لاعمال الادارة العامة، وهو ياخذ بالمسؤولية الجماعية للحكومة المتمثلة بالوزارات والمسؤولية الفردية للوزير على اعمال وزارته، ولما كان الوزير هو الرئيس على وزارته يتيح للبرلمان بسط رقابته على مختلف اعمال الوزارة ومحاسبة الوزير عليها، وتقوم بالرقابة السياسية عدة جهات رقابية بالاضافة إلى رقابة البرلمان وهي رقابة الجماعات والاشخاص الممثلة للراي العام مثل رقابة الاحزاب السياسية والنقابات والاتحادات ورقابة وسائل الاعلام.

ب- الرقابة القضائية:

وهي الرقابة التي تمارسهاالمحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها على سائر اعمال الادارة العامة، قانونية ومادية، وهي رقابة مشروعة تهدف إلى احترام الادارة للقانون من اجل حماية حقوق الافراد وحرياتهم من مظاهر التعسف في الممارسة الادارية، وقد تمارس هذه الرقابة من جهة القضاء العادي(المحاكم المدنية والجنائية) التي تختص بكل انواع المنازعات، وقد تمارس من طرف القضاء الاداري المختص في المنازعات الادارية، وتاخذ رقابة القضاء لاعمال الادارة عدة صور، منها رقابة الالغاء (الغاء قرار اداري مخالف للقانون) ورقابة التعويض (تعويض الافراد عما يصيبهم من ضرر بفعل الموظفون العموميون او المرافق العامة او نتيجة لاخلال الادارة بشروط العقد المبرم مع الافراد، وهناك رقابة مشروعية القرار الاداري وعدم مخالفة القرار الاداري للقانون، وتوجد رقابة القضاء الجنائي لنشاط الادارة العامة مثل فحص شرعية لوائح الشرطة عند تطبيقها، وينظر القضاء الجنائي في الجرائم التي تقع ضد الموظفين اثناء تادية واجباتهم او تلك التي تقع من الموظفين على الافراد.

ج- الرقابة الإدارية: تتميز الرقابة الادارية باستقلاليتها حيث تمارس الادارة الرقابة على نفسها وهي تمتلك في هذا المجال قدرات واسعة للتقدير والتفسير والتصرف ويمنحها سلطاتها التقديرية، وتتصف الرقابة الادارية بصفة الالزام أي ان الادارة ملزمة باحترام قواعد المشروعية في حدود نشاطها، وتختلف الرقابة الادارية من حيث كونها مركزية في نشاطها وبذلك ترتبط بمفهوم السلطة الرئاسية أو كونها لا مركزية في نشاطها وبذلك تخضع للقانون وتهدف إلى حسن سير الادارات والمؤسسات العمومية المركزية والمحلية وانتظام اداء خدماتها للجمهور كما تستهدف حسن تنفيذ القوانين واللوائح واحترام الواجبات الوظيفية.

وتستعمل الرقابة الادارية وسائل متنوعة اهمها الاشراف والتفتيش والمتابعة وفحص التقارير واجراء التحريات الادارية والموازنات التقديرية، وتستعين الادارة بمجموعة من الاجهزة الرقابية المتخصصة مثل مجلس المحاسبة وغيره..

4- متطلبات الرقابة الفعالة:

- يجب ان يكون نظام الرقابة مناسبا لطبيعة العمل، واحتياجات الادارة.
- يجب ان يكون نظام الرقابة اقتصاديا أي قليل التكاليف، فنظام الرقابة الجيد هو الذي يمكن من اجراء رقابة فعالة باقل التكاليف. يجب ان يكون هناك نظام اتصال قوي.
- ان يكون نظام الرقابة موضوعيا لا شخصيا وعلى ذلك فلا يجب ان يكون الهدف من الرقابة ارضاء رغبات او دوافع شخصية. - يجب ان يؤدي نظام الرقابة إلى اصلاح الاختلالات
- ان تطغى عملية المراقبة على الجانب الانساني للعلاقة بين الرؤساء وبقية العاملين في التنظيم.

5- مخاطر المبالغة في الرقابة:

- **التداخل والازدواجية:** قد نستخدم عدد من العاملين وعدد من الاجتماعات والتقارير والجهزة لنفس الموضوع بينما يمكن انجاز مهمة الرقابة باحدى هذه الوسائل بدلا من جمعها.
- **اعاقة ظاهرة الابتكار**: فالتركيز على اللوائح والتعليمات وتطبيقها حرفيا يحبط عملية الابتكار عند الموظفين من اجل ان يلتزموا حرفيا بالنظام، وينتج عن ذلك انخفاض الروح المعنوية.
- **عدم تشجيع عملية التفويض:** يعتبر التفويض أحد أهم الوسائل التي يستخدمها المدير لتوفير الوقت ولكنها لا تستخدم بسبب التاكيد على الرقابة.
- **ارتفاع التكلفة:** الرقابة الزائدة تحتاج إلى افراد واموال .
- **تحول الرقابة من وسيلة إلى غاية:** فبدلا من ان يقوم المدراء باستخدام الوسائل لقابية للتاكد من التقدم الحاصل في تطبيق الخطط، يميل المراقبون المتحمسون والمتشددون إلى استخدام الوسائل الرقابية لخدمة مصالحهم مما ينتج عنه تكاثر الطرق والادوات الرقابية.